لأنّه ليس بكلام البشر، وأنّه كلام خالق القُوَى والقُدَر. ثُمّ أخذ في ترجيح هذا القول على الوجه الأوّل، قال: «وهذا القول من القوّة والخلاقة بالقبول[485] بمنزل، ولناصره على الأوّل أن يقول: إنّ القرآن إنّما نزل بلسان العرب، مصبوباً في أساليبه واستعمالاتهم، والعرب لم تتجاوز فيما سمّوا به مجموع اسمين، ولم يسمّ أحد منهم بمجموع ثلاثة أسماء وأربعة وخمسة. والقول بأنّها أسماء السور حقيقةً، يخرج إلى ما ليس في لغة العرب، ويؤدّي أيضاً إلى صيرورة الاسم والمسمّى واحداً». وعقّبه باعتراضات وأجوبة لا تخلو من طرافة[486]. قلت: و درّه في نعته هذا الجميل لجانب إعجاز القرآن الكريم، وهو كما قال الإمام أحمد بن المنير الاسكندري في الشرح: «غاية في الصناعة، ونهاية في البراعة»[487]. الوجه الثالث: أن ترد السورة مصدّرة بذلك، ليكون أوّل ما يقرع الأسماع مستقلاً بوجه من الإعراب، وتقدمةً من دلائل الإعجاز. وذلك أنّ النطق بالحروف أنفسها، كانت العرب فيه مستوية الأقدام، الأُمّيّون منهم وأهل الكتاب، بخلاف النطق بأسامي الحروف، فإنّه كان مختصّاً بمن خطّ وقرأ وخالط أهل الكتاب وتعلّم منهم. وكان مستغرباً مستبعداً من الأُمّي التكلّم بها، استبعاد الخطّ والتلاوة، كما قال عزّ وجلّ: (وَمَا كُنْتَ تَتْلُواْ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلاَ تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لاَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ)[488]. فكان حكم النطق بذلك ـ مع اشتهار أنّه لم يكن ممّن اقتبس شيئاً من أهله ـ حكم الأقاصيص المذكورة في القرآن، التي لم تكن قريش ومن دان بدينها في شيء من الإحاطة بها، في أنّ ذلك حاصل له من جهة الوحي، وشاهد بصحّة نبوّته، وبمنزلة